جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم التعليم القاعدي

دروس عبر الخط في مقياس
القانون الدستوري

السداسي الثاني

موجه لطلبة السنة الأولى حقوق

من إعداد الدكتور يحيى لطفى

السنة الجامعية 2025/2024

المحاضرة الثانية

المبحث الثاني: من حيث مشاركة الشعب (ديمقراطية مباشرة، ديمقراطية نيابية، ديمقراطية شبه مباشرة)

كانت الديمقراطية في أولى مراحلها عبارة عن مذهب سياسي نادى به الفلاسفة لتظل فيما بعد نظامًا للحكم⁽¹⁾. فالديمقراطية كلمة يونانية تتكون من شقين Démos يعني الشعب، Cratos يعني حكم أو سلطة، لتمثل "حكم الشعب". فهي مساهمة لأكثر عدد من المواطنين في ممارسة السلطة⁽²⁾. وتتعدد تصنيفات صور مباشرة الشعب للسلطة في النظم الديمقراطية لتتجسد في ديمقراطية مباشرة (المطلب الأول) وديمقراطية نيابية (المطلب الثاني) وديمقراطية شبه مباشرة (المطلب الثالث).

المطلب الأول: ديمقراطية مباشرة

الفرع الأول: الإطار المفاهيمي للديمقراطية المباشرة

تتمثل هذه الديمقراطية في ممارسة الشعب لأمره بصفة مباشرة دون الاستعانة بوسيط. تُعد هذه الصورة من أقدم صور الديمقراطية لبروزها في العصور القديمة، حيث عرفت تطبيقًا لها في المدن اليونانية القديمة، التي وجدت في هذه الديمقراطية ما يلائم مركزها الجغرافي المحدود والديموغرافي الصغير⁽³⁾، بالإضافة إلى بساطة ومحدودية وظائف وواجبات الدولة⁽⁴⁾.

¹- تريعة نواره، شبري عزيزة، الوجيز في القانون الدستوري (الحكومة - الديمقراطية)، سلسلة مطبوعات المخبر : مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، ماي 2022، ص.52.

²- الشرقاوي سعاد، النظم السياسية في العالم المعاصر، (د.د.ن)، القاهرة، 2007، ص.127 و128.

³- المرجع نفسه، ص.135.

⁴- تريعة نواره، شبري عزيزة، المرجع السابق، ص.78.

هذا الحكم يُحقق مبدأ السيادة الشعبية ويجعل الفرد أمام أمر الواقع لما تُحمّله من مسؤولية والابتعاد عن المعارضة من خلال التقليل من الانتقادات الموجهة للمسؤولين⁽¹⁾. كما أنّ هذه الديمقراطية ترقى وترفع من احساس المواطن وشعوره بقيمة نفسه ورأيه ومدى تأثيره في تسيير أمور الجماعة⁽²⁾.

وأمام اعتماد الشعب على نفسه في تسيير شؤون جميع السلطات بنفسه من سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية، فهي بذلك تجسد هذه الديمقراطية حسب جون جاك روسو "المثل الأعلى للديمقراطية الحقيقية والنتيجة الحتمية لمبدأ سيادة الأمة"⁽³⁾.

وفق هذه الطبيعة، لتحقيق تطبيق هذه الديمقراطية يقتضي الأمر أن تكون في رقعة جغرافية مُحددة ذو تعداد سكاني صغير. فهذه الديمقراطية لم يعد لها وجود في الوقت الحاضر إلاّ في بعض المقاطعات السويسرية⁽⁴⁾.

الفرع الثاني: انتقاد النظرية

لم يبق لهذه النظرية في العصر الحاضر وجود حيث من الناحية العملية يستحيل تطبيقها، وهذا بتزايد عدد السكان وتشعب اختصاصات السلطة وتكاثرها⁽⁵⁾. حيث يستحيل جمع المواطنين ومناقشة موضوع معين والتوصل إلى اتفاق حوله⁽⁶⁾، لأن اهتمام الشعب نسبي ومتغير في مواضيع متعددة وهامة لا يمكن الاعتماد عليه⁽⁷⁾، كما يفتقر عامة الشعب إلى التمتع بوعي سياسي وكفاءة تؤهلهم لاتخاذ القرارات السليمة⁽⁸⁾.

¹- بوالشعير سعيد، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة- طرق ممارسة السلطة / أسس الأنظمة السياسية وتطبيقات عمها، الجزء الثاني، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.س.ن)، ص.80 و81.

²- نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص.244.

³- المرجع نفسه، ص.242.

⁴- الشرفاوي سعاد، المرجع السابق، ص.136.

⁵- خلف بوبكر، القانون الدستوري والأنظمة السياسية المعاصرة، إصدارات مخبر التحولات القانونية الدولية وانعكاساتها على التشريع الجزائري، جامعة الشهيد لخضر الوادي، الجزائر، 2022، ص.76.

⁶- بوالشعير سعيد، المرجع السابق، ص.80.

⁷- نعمان أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص.245.

⁸- تريعة نوار، شبري عزيزة، المرجع السابق، ص.82.

ما يستحيل من تطبيق النظرية أنّ الدولة المعاصرة يقتضي إدارة شؤونها الالتزام بالسرية كضرورة ملحة وأساسية لمواجهة مخاطر كبيرة، خاصة مع انتشار الجوسسة والصراعات المسلحة والحروب الاقتصادية، وهو ما يتعارض مع العلنية المعمول بها في هذه الديمقراطية المباشرة. كما أنّ هذه العلنية التي تتجسد كذلك في التصويت تعرض الشعب لضغوطات شخصيات كبيرة لغاية تحقيق رغباتهم الشخصية⁽¹⁾. في حين هذه النظرية وإن وجدت فلم تعد تطبق كما هي، بل كانت مقتصرة فقط على ممارسة التشريع كجزء من مظاهر السيادة⁽²⁾.

المطلب الثاني: ديمقراطية نيابية

الفرع الأول: الإطار المفاهيمي للديمقراطية النيابية

على نقيض الديمقراطية المباشرة واستحالة تطبيقها، يمارس الشعب في هذه الديمقراطية النيابية مهامه عن طريق اختياره لنواب أو ممثلين ينوبون عنه. حيث لا يمكن أن يُمارس الشعب لأموره بنفسه وبصفة مباشرة في منطقة ذو رقعة جغرافية واسعة وتعداد سكاني كبير. غير أنّ الدافع البارز في اتخاذ هذه الصورة هو عدم تمتع كل الشعب بثقافة قانونية وسياسية تؤهله لمناقشة كل القضايا والمسائل اليومية، الأمر الذي يقتضي اسناد المهمة لأصحاب الخبرة والكفاءة⁽³⁾. كذلك يصعب على الشعب معرفة المصلحة العامة المشتركة للجميع، بالإضافة إلى أنّ العمل بهذا النظام النيابي يُسهل من مناقشة المواضيع المطروحة والهامة للمواطنين⁽⁴⁾.

إنّ العمل بهذا النظام النيابي يستدعي تقسيم الدولة جغرافيًا إلى عدد من الدوائر الانتخابية تحتوي كل واحدة منها على نائب أو أكثر يمثلها في الهيئة التشريعية لمدة محددة⁽⁵⁾. ومنه يستند هذا النظام على النظرية القانونية للوكالة، أي ما يُصدره النائب يُعد كما لو كان صادرًا عن الشعب، وبمفهوم آخر يتكلم النواب باسم الشعب. ويترتب على هذه الوكالة مجموعة نتائج منها:

¹- تريعة نوار، شبري عزيزة، المرجع السابق، ص. 81 و82.

²- نعمان أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص. 243.

³- الشرفاوي سعاد، المرجع السابق، ص. 137.

⁴- بوالشعير سعيد، المرجع السابق، ص. 82.

⁵- تريعة نوار، شبري عزيزة، المرجع السابق، ص. 83.

1- الوكالة لا تعني نقل السيادة؛ حيث النواب يقررون باسم الشعب ويتمتعون بالاستقلالية عند اتخاذهم للقرارات بشأن المسائل المعرضة عليهم.

2- النواب يعملون لصالح كل الشعب دون جهة أو فئة معينة.

3- النائب في إطار ممارسة عمله لا يتلقى تعليمات من ناخبيه⁽¹⁾.

يتميز النظام النيابي عن الديمقراطية المباشرة وشبه المباشرة من خلال مجموعة أركان منها:

1- يعتمد قيام النظام النيابي على برلمان منتخب من قبل الشعب إما كل أعضائه أو الأغلبية منهم، وهذا عملاً بالأنظمة التي تأخذ بالمجلس الواحد مثل الجزائر في دستورها 1963 و1976 و1989 أو التي تأخذ بازدواجية المجلسين كما هو معمول به في الجزائر في دستور 1996 وما بعده.

2- لتحقيق الركن السالف الذكر، يقتضي على النواب الممارسة الفعلية لمهامهم واختصاصاتهم المحددة في الدستور.

3- لتحقيق الديمقراطية في هذا النظام، يقتضي الأمر أن يكون عمل النواب مرهون بمدة زمنية محددة لضمان استمرارية مصالح الشعب وتوجهاته وإلا تحول إلى هيئة تتمتع بسلطات مطلقة.

4- تمتع النواب بالاستقلالية دون خضوعهم لتدخل الشعب وضغوطاته⁽²⁾.

الفرع الثاني: انتقاد الديمقراطية النيابية

رغم كل المزايا التي تقدمها هذه الديمقراطية غير المباشرة، إلا أنها تعرضت لمجموعة انتقادات منها استحالة تحقيق النواب لكل تطلعات ومطالب الشعب.

المطلب الثالث: ديمقراطية شبه مباشرة

الفرع الأول: الإطار المفاهيمي للديمقراطية شبه المباشرة

¹- الشرفاوي سعاد، المرجع السابق، ص. 138 و139.

²- بوالشعير سعيد، المرجع السابق، ص. 85-87.

بالنظر للنقائص التي شابت الديمقراطية المباشرة والغير المباشرة، تمّ التوجه للديمقراطية شبه المباشرة لتُوفق بينهما، لأنها من حيث الأساس هي ديمقراطية نيابية إلا أنّها مُطعمة ببعض مظاهر الديمقراطية المباشرة⁽¹⁾. من خلال هذا التوجه، فهي تقضي إلى تفويض الأمة لسلطاتها إلى هيئة منتخبة وهي البرلمان من جهة، ومن جهة أخرى تمتع الفرد بمجموعة صلاحيات هامة ليتخذ بصدها القرار المناسب وبِنفسه⁽²⁾. وتتمثل مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة في اسناد مجموعة وسائل للشعب يستطيع بموجبها ممارسة بعض سلطات الحكم ومراقبة نوابه من خلال:

1- الاعتراض الشعبي: يسمح الاعتراض للشعب بالتدخل بصورة مختلفة في عملية التشريع التي تظل من اختصاص البرلمان، ولكن القانون لا يُطبق إلاّ بعد انقضاء فترة معينة وعدم اعتراض عدد من أفراد الشعب على القانون، فإذا تقدم عدد معين من أفراد الشعب بالاعتراض فإنّ هذا يعني ضرورة طرح القانون على الشعب في استفتاء ليقرر مصير القانون. وفي حالة تصويت الشعب في الاستفتاء ضد القانون فإنّ القانون يعتبر كأن لم يكن⁽³⁾.

2- الاستفتاء الشعبي: يمثل أحد الوسائل الأساسية التي بموجبها يُبدي الشعب رأيه حول القوانين الأساسية، كالدستور بأكمله أو نص من نصوصه أو القوانين العادية، وحتى حول القضايا السياسية⁽⁴⁾.

3- الاقتراح الشعبي: بموجبه يبادر الشعب إلى اقتراح مشاريع قوانين يراها ضرورية أو ملائمة. وفي حالة ما تقدم عدد محدد من المواطنين بعرض اقتراح على البرلمان، فإنّ هذا الأخير أن يدرس الاقتراح ويصوت عليه. ومنه، قد يكون الاقتراح مجرد فكرة أو مبدأ (إبداء رغبة)، وقد يأتي في شكل قانون تمت صياغته في مواد محددة⁽⁵⁾.

4- العزل أو الحل الشعبي: تسمح هذه الوسيلة بوضع حد لنيابة فرد (نائب) أو هيئة (عزل جماعي لمجلس منتخب) قبل انتهاء مدة الولاية المحددة لهم وفق الشروط المنصوص عليها في الدستور⁽⁶⁾.

¹- تريعة نواره، شبري عزيزة، المرجع السابق، ص.94.

²- نعمان أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص.262.

³- نقلا عن: الشرفاوي سعاد، المرجع السابق، ص.139.

⁴- خلف بوبكر، المرجع السابق، ص.76.

⁵- الشرفاوي سعاد، المرجع السابق، ص.142.

⁶- المرجع نفسه، ص.142.

لما سبق طرحه، تتمثل مزايا هذا النظام في منعها من استبداد البرلمان بالسلطة واقتصاءه لإرادة الشعب. حيث تتيح لهذا الأخير فرصة المشاركة في تسيير السلطة رغم وجود هيئة منتخبة. فهذه الديمقراطية شبه المباشرة تضمن صدور تشريعات تتوافق مع الإرادة الشعبية، وهو ما ينجر عنه من استقرار تشريعي وسياسي للدولة⁽¹⁾.

الفرع الثاني: انتقاد الديمقراطية شبه المباشرة

بالرغم من التوازن الذي يمكن أن تحققه هذه الديمقراطية شبه المباشرة من خلال مشاركة الشعب لهيئاته المنتخبة في ممارسة السلطة ويقلل من تأثير الأحزاب في توجيه الرأي العام ومن استحواذ المجالس المنتخبة على السلطة⁽²⁾، إلا أنّ هذه الصورة من الديمقراطية لم تخلو من الانتقادات الموجهة لها، منها إمكانية تجسيد مظاهر هذه الديمقراطية من خلال عزل النائب أو الحل الشعبي الذي يقلل بدوره من قيمة البرلمان، وأنّ سوء استغلالها يؤدي إلى تحقيق جو من عدم استقرار سياسي⁽³⁾.

كما أنّ هذه الديمقراطية شبه المباشرة تصلح في حالة تمتع كل الشعب بوعي سياسي مرتفع وهو ما يستحيل تحقيقه، بالإضافة إلى أنّ هذا الأسلوب يسمح بتدخل الناخبين في الادلاء برأيهم في مواضيع من المفروض تركها للمجالس المنتخبة وهو ما يقلل من هيبتها⁽⁴⁾.

لتخطي هذه الانتقادات، يقتضي الأمر مراعاة بعض المسائل التي لا تستدعي بالضرورة اللجوء إلى الشعب في كل مرة، مع الاقتصار في طرح بعض المواضيع ذات الأهمية عليه مع اشعاره بالمسؤولية الملقاة عليه⁽⁵⁾.

¹- تريعة نواره، شبري عزيزة، المرجع السابق، ص. 111 و112.

²- بوالشعير سعيد، المرجع السابق، ص. 98.

³- تريعة نواره، شبري عزيزة، المرجع السابق، ص. 112.

⁴- بوالشعير سعيد، المرجع السابق، ص. 98.

⁵- المرجع نفسه، ص. 99.